

اقتصاد منطقة اليورو

تسجيل أكبر انكماش فصلي على الإطلاق



تراجع اقتصاد منطقة اليورو بوتيرة تقل طفيفاً عن التوقعات الأولية في الربع الثاني، ولكن الهبوط يظل الأكبر على الإطلاق مع انهيار الطلب الاستهلاكي بسبب قيود 'كوفيد - 19'. ونزل الناتج المحلي الإجمالي 11.8 في المائة مقارنة بالربع السابق، وينسب 14.7 في المائة على أساس سنوي حسب بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي ويوروستات الثلاثة.

وكانت التقديرات الأولية لهبوط 12.1 و15 في المائة على التوالي حسبما ورد في نهاية جويلية. والانكماش في الفترة من أبريل إلى جوان خلال فرض إجراءات العزل في القارة لاحتواء كوفيد - 19 هو الأكبر منذ بدء جمع البيانات في عام 1995. وفي أول ثلاثة أشهر من العام الجاري، انكمش الاقتصاد 3.7 في المائة بالفعل على أساس فصلي و3.2 في المائة على أساس سنوي. وكان الهبوط الأشد في الربع الثاني مقارنة بالربع السابق عليه في إسبانيا، التي فقدت 18.5 في المائة من ناتجها المحلي، ثم اليونان والبرتغال وفرنسا. كما ذكر يوروستات أن التوظيف انخفض أيضا في الربع الثاني 2.9 في المائة، وهو أكبر هبوط منذ بدء الاحتفاظ بسجلات في عام 1995 عقب انخفاض 0.3 في المائة في الربع الأول من العام الجاري.

كما أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي، أن معدل تراجع الناتج الصناعي الأوروبي تجاوز نظيره الأمريكي والبالغ 9.1 في المائة خلال الفترة ذاتها، مما يعكس

حقيقة أن سلسلة التدابير التي فرضتها الحكومات الأوروبية كانت أشد وطأة وأطول مما اتخذتها الحكومة في الولايات المتحدة. وأوضحت البيانات أن الإنفاق الرأسمالي لدول المنطقة الأوروبية خلال الربع الثاني تراجع بنسبة 17 في المائة مقارنة بالربع الأول، فيما سجل الإنفاق على السلع المنزلية انخفاضا بنسبة 12.4 في المائة وهبط الإنفاق الحكومي بنسبة 2.6 في المائة. كما سجلت صادرات المنطقة هبوطا بنسبة 18.8 في المائة، وتراجعت الواردات بنسبة 18 في المائة. لكن ومن بين البوادر المباشرة، أظهرت بيانات نشرت الثلاثاء أن الصادرات الألمانية زادت 4.7 في المائة في يوليو، مما يشير إلى أن تعافي اقتصاد ألمانيا، قاطرة الاقتصاد الأوروبي - من أزمة فيروس «كورونا» يظل على مساره، رغم أن شحنات التصدير ما زالت أدنى بكثير من مستوى ما قبل

الازمة الصينية / الامريكية

رفض الشركات الأمريكية بالصين لتهديدات ترامب وتؤكد عدم المغادرة

رفضت أغلبية الشركات الأمريكية العاملة في الصين الاستجابة لدعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالخروج من السوق الصينية والعودة إلى السوق الأمريكية، وفق لفرقة التجارة الأمريكية في مدينة شنغهاي الصينية. وبحسب المسح الذي أجرته غرفة التجارة الأمريكية في شنغهاي فإن نحو 4% فقط من بين أكثر من 200 شركة صناعية أمريكية تعمل في الصين وشملها المسح نقلت مراكز إنتاجها من الصين إلى الولايات المتحدة.

وقال أكثر من 75% من الشركات الأمريكية إنها لا تعتزم نقل مراكز إنتاجها من الصين، في حين قال 14% منها إنها ستقل جزءا من نشاطها إلى دول أخرى وقال 7% إنها تعتزم نقل

مصانعها سواء إلى الولايات المتحدة أو إلى دول أخرى خارج الصين. في الوقت نفسه أبدت أغلب الشركات التي شملها المسح تشاؤما بشأن حالة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وقال 26.9% من الشركات إن التوترات التجارية ستستمر إلى ما لا نهاية، في حين كانت النسبة التي ترى هذا الرأي في العام الماضي 16.9% فقط. وكان الرئيس ترامب قد جدد تهديده للشركات الأمريكية العاملة في الخارج الإثنين الماضي، وقال إنه سيفرض رسوما على الشركات التي تهجر أمريكا وتوفر الوظائف في الصين والدول الأخرى. ومع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية، أثار الرئيس دونالد ترامب مجددا فكرة انفصال

الاقتصاد الأمريكي عن الاقتصاد الصيني، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة لن تخسر أموالا إذا توقفت أنشطة الأعمال بين أكبر اقتصادين في العالم. وأبلغ ترامب مؤتمرا صحفيا في البيت الأبيض في عطلة عيد العمال "لهذا فإنك عندما تذكر كلمة الانفصال، فإنها كلمة مثيرة للاهتمام". وتعهد بإعادة وظائف من الصين إلى أمريكا. وقال "إننا نخسر مليارات الدولارات وإذا أوقفنا أنشطة الأعمال معهم فإننا لن نخسر مليارات الدولارات. إنه يطلق عليه الانفصال، وعليه فإن المرء سيبدأ بالتفكير فيه". وجعل ترامب من اتخاذ موقف متشدد تجاه الصين جزءا رئيسيا في حملته لإعادة انتخابه في الثالث من نوفمبر.

ويتهم منافسه الديمقراطي جو بايدن، الذي يتقدم عليه في معظم استطلاعات الرأي، بأنه يتخذ موقفا ليئا تجاه بكين. وقال ترامب "إذا فاز بايدين فإن الصين ستفوز.. لأن الصين ستملك هذا البلد". وقال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين في جوان إن الانفصال بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني سيحدث إذا لم يُسمح للشركات الأمريكية بالمنافسة على أساس نزيه ومتكافئ في الصين. وقال مسؤولون آخرون ومحللون إن الاقتصاديين متضافرين إلى حد كبير وهو ما يجعل مثل تلك الخطوة غير عملية، لكن واشنطن ستواصل الضغط على بكين لجعل ساحة المنافسة متكافئة.

الاقتصاد الفرنسي

التعافي رهن إنفاق المستهلكين وثقتهم

أظهرت بيانات رسمية، أن الاقتصاد الفرنسي الذي عانى من ركود شديد بسبب فيروس «كورونا»، مثله مثل اقتصادات البلدان الأخرى، سيشهد انتعاشا بعد رفع إجراءات الإغلاق، لكنه سيستمر في الانكماش على مدار العام بكامله.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا الذي تراجع بنسبة 13.8 في المائة في الربع الثاني، بنسبة 17 في المائة في الأشهر الثلاثة اللاحقة، وفق أرقام «مكتب الإحصاء الوطني (إنسي)، الذي توقع أن النشاط الاقتصادي الفرنسي سيصل إلى 95 في المائة من مستويات ما قبل الوباء في الربع الثالث، و96 في المائة من مستويات ما قبل تفشي المرض في الربع الأخير من العام... وأظهرت البيانات أن النشاط الاقتصادي كان عند 81 في المائة من مستويات ما قبل تفشي المرض في الربع الثاني.

ويوم الجمعة الماضي، قال وزير المالية الفرنسي برونو لومير إنه يعتقد أن اقتصاد بلاده قد يبلي على نحو أفضل من المتوقع حاليا للعام الحالي. وقال لومير لتلفزيون «بي إف إم»: «أعتقد أننا سنبلي على نحو أفضل في 2020 من المتوقع بركود 11 في المائة في الوقت الراهن».

وجاءت تصريحات لومير بعد يوم من إعلان فرنسا عن خطة بقيمة 100 مليار يورو (118.4 مليار دولار) لانتشال اقتصادها من أحد أسوأ التراجعات في أوروبا عبر برنامج تعاف سريع الخطوات أحياء إصلاحات داعمة للشركات طرحها الرئيس إيمانويل ماكرون مع اتجاه أكثر مراعاة للبيئة.

ورغم ذلك، فإنه لم يكن الانتعاش قويا كما كان متوقعا. وأوضح «إنسي» أن توقعاته ما زالت نفسها بشأن انكماش اقتصادي إجمالي بنسبة 9 في المائة للعام الحالي بكامله. ويتوقع المكتب ارتفاع معدل البطالة إلى نحو 9.5 في المائة بنهاية العام، من 7.1 في المائة خلال الربع الثاني.

وإذا كان تخفيف إجراءات الإغلاق «قد أتاح انتعاشا سريعا نسبيا في أجزاء من النشاط الاقتصادي، فإن الاقتصاد يعود بعد العطلة الصيفية مثل المحرك الذي يتم تشغيله وإيقافه في الوقت نفسه»، وفق المكتب.

وفي حين استمرت القيود المفروضة لمكافحة فيروس «كورونا» في خلق النشاط الاقتصادي في مجالات رئيسية مثل النقل الجوي والثقافة والترفيه، فإن بعض القطاعات ما زالت تستفيد من الإجراءات الاقتصادية الطارئة التي وضعتها الحكومة، كما شرح واضعو الإحصاءات.

وأشار «إنسي» إلى خطر حدوث «صدمة كبيرة للطلب»؛ إذ من المتوقع أن يبقى الإنفاق الاستهلاكي وثقة المواطنين دون مستويات ما قبل الأزمة. ونتيجة لذلك، توقع «إنسي» أن يكون الانتعاش الاقتصادي أبطأ حتى نهاية العام.

وفي الوقت ذاته نقلت وكالة «بلومبرغ» عن «إنسي» أن الإنفاق العام الفرنسي الضخم على العطلات ودعم الشركات ساعد في حماية الأسر من أسوأ مراحل الأزمة. وفي تغذية انتعاش قوي في الاستهلاك عندما انتهى الإغلاق في ماي الماضي.

وأشار «إنسي» إلى أن الدعم سيستمر، في حين يتواصل الغموض بشأن الوباء وكيف سينفق المستهلكون مدخراتهم. وقال في تحديده الاقتصادي: «كان الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي أقل وضوحا مما كان متوقعا، لكن الغموض بشأن الوضع الصحي يقودنا إلى خفض التوقعات بشأن وتيرة التعافي».

ومع تعرض بعض القطاعات لأضرار طويلة الأجل، تواجه الاقتصادات في كل مكان احتمال عدم استعادة مستويات النشاط قبل الأزمة بشكل كامل. أما السؤال الذي تواجهه الحكومات فهو ما إذا كانت ستواصل تقديم المساعدة للشركات غير القابلة للاستمرار أم ستتركها تفشل في إطار أوسع لإعادة الهيكلة.

وفي مؤشر جانبي على التباطؤ الاقتصادي، قالت الشركة المشغلة لشبكة الكهرباء في فرنسا، الاثنين، إن توليد الطاقة النووية في مفاعلاتها بالبلاد هبط 17.6 في المائة على أساس سنوي في أوت الماضي بسبب جائحة فيروس «كورونا» وتوقف بعض المحطات عن العمل. وأضافت أن إجمالي الطاقة النووية المولدة في فرنسا منذ بداية العام انخفض 15.8 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها في 2019.